معدل انتشار الهاتف المحمول بمصر يقترب من 120 في المئة

الهاتف المحمول ينتشر بقوة في مصر

اعلنت وزارة الاتصالات المصرية ارتفاع إجمالي الإشتراكات في الهاتف المحمول بمصر نحو 101.24 مليون مشترك بنهاية الربع الأول من العام الجاري، مقابل 94.15 مليون اشتراك في نفس الفترة من العام الماضي، وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 7.53 في المئة.

وأوضحت أن معدل انتشار الهاتف المحمول ارتفع إلى 119.45 في المئة بنهاية الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بنحو 113.20 في المئة بنهاية نفس الفترة من العام الماضي، بمعدل نمو سنوي بلغ 6.25 في المئة ، في حين بلغ معدل انتشار الهاتف الثابت نحو 8.14 في المئة بنهاية الربع الأول من العام الجاري.

ومعدل انتشار يقيس نسبة الإشتراكات في خدمات الهاتف المحمول أو الثابت أو الإنترنت إلى عدد السكان.

وأضاف التقرير أن سوق الإنترنت بمصر اضاف نحو 8.82 مليون اشتراك خلال عام، ليصل إجمالي الاشتراكات إلى نحو 42.16 مليون مشترك بنهاية الربع الأول من العام الحالي، مقابل نحو 33.34 مليون اشتراك بنهاية نفس الفترة من العام الماضي 2013.

وأوضح التقرير أن إجمالي عدد اشتراكات الإنترنت لكل 100 من السكان قد ارتفع إلى 49.74 في المئة بنهاية الربع الأول من 2014، مقارنة بنحو 40.09 في المئة بنهاية الفترة ذاتها من العام الماضي، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 9.66 في المئة .

وأضاف التقرير أن عدد اشتراكات الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول بلغ نحو 17.62 مليون اشتراك بنهاية الربع الأول، في حين وصل عدد اشتراكات الإنترنت عن طريق خدمات الـ USB مودم إلى نحو 3.79 مليون اشتراك بنهاية الربع الأول من العام الجاري.

وبلغت نسبة الإشتراكات في الإنترنت واسع النطاق 92.71 في المئة من إجمالي اشتراكات الإنترنت بنهاية الربع الأول، مقارنة بنحو 90.72 في المئة من نفس الفترة للعام الماضي، في حين تراجعت أعداد الإشتراكات بالإنترنت محدود النطاق لتصل إلى 7.29 في المئة من إجمالي الاشتراكات بالإنترنت، مقابل 9.22 في المئة لنفس الفترة من العام الماضي.

في المقابل، فقد سوق الهاتف الأرضي نحو 1.84 مليون اشتراك، ليصل إجمالي الاشتراكات بالهاتف الأرضي بنهاية الربع الأول إلى 6.79 مليون اشتراك، مقابل نحو 8.63 مليون اشتراك بنهاية نفس الفترة من العام الماضي 2013.

يأتي هذا بينما ارتفعت فيه السعة الحالية لخطوط الهاتف الأرضي إلى 14.94 مليون خط بنهاية الربع الأول، مقارنة بنحو 14.77 مليون خط بنهاية الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة سنوية بلغت 170 الف خط جديد، وبمعدل نمو سنوي 1.13 في المئة .

عدد العاطلين في فرنسا يرتفع إلى 3.3 ملايين في يونيو

مقر وكالة التوظيف الفرنسية

أعلنت وزارة العمل الفرنسية ، ارتفاع عدد العاطلين في فرنسا إلى مستوى قياسي جديد، في ظل تداعيات الأزمة المالية وتعثر التعافي الاقتصادي لمنطقة اليورو.

وبلغ عدد العاطلين في فرنسا في نهاية يونيو الماضي 3.398 مليون عاطل، بزيادة نسبتها 0.3 في المئة على الشهر السابق.

وزاد عدد العاطلين في فرنسا، صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، خلال الشهر الماضي بنسبة 4 في المئة على الشهر نفسه من العام الماضي.

في الوقت نفسه، فإن عدد الشباب العاطل انخفض مقارنة بالعام الماضي، حيث تراجع عدد العاطلين الأقل من 25 عاما خلال الشهر الماضي بنسبة 3.1 في المئة إلى 535 الف عاطل.

ويبلغ معدل البطالة في فرنسا 10.1 في المئة ، وهو تقريبا ضعف معدل البطالة في ألمانيا المجاورة التي يبلغ معدل البطالة فيها 5.1 في المئة .

يذكر أن أرقام البطالة في فرنسا تمثل أهمية سياسية كبيرة بالنسبة لحكومة الرئيس الاشتراكي، فرانسوا هولاند، الذي تعهد بوقف ارتفاع معدل البطالة بنهاية 2013.

بنوك الكويت تتجه إلى التمويلات الإسلامية

اتجه عدد كبير من البنوك الكويتية مؤخرا إلى التعامل بالمنتجات و الخدمات الإسلامية ليحل التمويل الإسلامي محل التعاملات المصرفية التقليدية في منطقة الخليج.

فقد كشف البنك التجاري الكويتي حديثاً عن خطتة في التعامل الكامل بالشريعة الإسلامية و هو آخر بنك يشهد هذا التحول.

و كان قد أعلن في يوليو الجاري عن حصوله على موافقة من المساهمين بإصدارسندات بقيمة 120 مليون دينار كإعداد لهذا التحول كما أن من المتوقع أن التحول سينتهي بالكامل مع نهاية العام الجاري و هو الأمر الذي سيدعم موقف الكويت كمول للمنتجات و الخدمات الإسلامية.وقد إرتفع نمو الأصول المصرفية الإسلامية بالكويت إلى 8.7 في المئة خلال التسع شهور الأولى من العام الماضي بقيمة بلغت 22.5 مليار دينار كويتي بينما إرتفع التمويل الإسلامي بنسبة 11.2 في المئة بقيمة بلغت 13.5 مليار دينار خلال نفس المدة مما رفع من معدلات النمو في قطاع البنوك لتشهد إرتفاع في الأصول بنسبة 7.1 في المئة و في القروض بنسبة 7.5 في المئة في الفترة ما بين يناير و سبتمبر.

يذكر أن هناك خمسة بنوك آخرين اتجهوا إلى نفس الامر و هم البنك الإسلامي الكويتي و بنك بوبيان و بنك الأهلي المتحد و البنك الكويتي الدولي.

تقرير: 1.5 مليار شخص في 91 بلداً يعانون الفقر

الفقر يلتهم 1.5 مليار شخص في 91 بلدا

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام 2014، تحت عنوان «دعم التقدم البشري: الحد من أوجه الضعف وبناء مقومات المناعة».

وحسب مقاييس فقر الدخل، يعيش 1.2 مليار شخص على 1.25 دولار في اليوم أو اقل، غير أن آخر تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدليل الفقر المتعدد الأبعاد يشير إلى أن نحو 1.5 مليار شخص في 91 بلدا ناميا يعيشون في حالة فقر، إذ يعانون من أوجه حرمان متداخلة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة بحسب صحيفة الحياة.

وشدد التقرير على «أخطار دائمة تهدد التنمية البشرية، وما لم تواجه هذه الأخطار بسياسات منهجية ومعايير اجتماعية فاعلة لن يكون التقدم منصفا ولا مستداما».

وتناول موضوع التعرض للأخطار من منظور متجدد ويقدم اقتراحات لبناء مقومات المناعة.

وقالت كلارك «درء الأخطار يصبح للجميع حصة من التقدم في التنمية وتصبح التنمية البشرية أكثر إنصافا واستدامة». أما بالنسبة إلى ما يعوق التقدم، فلفت إلى أن «ما يشهده العالم من أزمات متسارعة عابرة للحدود، يستلزم الوقوف على طبيعة الأخطار للتمكن من تحصين الإنجازات والمضي في التقدم، فالتقدم في التنمية البشرية، وفق دليل التنمية البشرية، في تباطؤ يشهده مختلف مناطق العالم».

موديز تتوقع تباطؤ وتيرة نمو أسعار عقارات دبي من 2016

توقع محلل تمويل الشركات لدى وكالة «موديز»، ريهان أكبر، في مقابلة مع قناة «العربية»، أن يتباطأ النمو في أسعار العقار في إمارة دبي إلى دون 10 في المئة في السنوات المقبلة، بدءً من 2016، محذرا من أنه في حال عدم تحقيق نمو اقتصادي قوي يترافق مع ارتفاع الأسعار، حينها قد تشهد السوق بعض التصحيح.

وقال أكبر «إذا ما نظرنا إلى وتيرة ارتفاع أسعار العقار نلاحظ بعض التباطؤ في النمو نتيجة تشديد الإجراءات، مثل تحديد سقف الرهونات العقارية، ورفع رسوم نقل العقار، كما أن التباطؤ يأتي متزامنا مع فصل الصيف وشهر رمضان، لكن ما يقلقنا هو البيع على الخريطة، إذ إن كثيرا من الإجراءات لا تنطبق عليها، ويجب زيادة مستوى الرقابة على هذه الصفقات».

ولفت ريهان أكبر إلى أنه باستثناء العام المقبل الذي من المتوقع استمرار النمو القوي فيه، من المتوقع تباطؤ النمو في القطاع العقاري لما دون 10 في المئة بقليل خلال السنوات المقبلة. وفي حال استمرار النمو الاقتصادي القوي، فإننا قد نشهد مع ذلك نسب نمو أعلى لكن ليس بالمستويات التي شهدناها في السنوات القليلة الماضية. وفي حال عودة النمو القوي جدا، فإن السوق عندئذ قد ينطوي على مخاطر مقلقة.

وقال أكبر «أعتقد أن ارتفاعات أسعار العقار تبقى معقولة حاليا. دبي تسجل نسب نمو جيدة وارتفاعا في السياحة، وفي حال تعثرت هذه المقومات فقد نرى عندئذ بعض التصحيح».

الجُمان: حركتان فقط باتجاه الخفض بقوائم كبار الملاك بالبورصة خلال الأسبوع الماضي

أوضح مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية أن الأسبوع الماضي اقتصرت فيه حركة الملكيات المعلنة في قوائم كبار مُلاك الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية على حركتين فقط، وكلاهما باتجاه الخفض، الأولى انخفاض ملكية شركة مدينة الكويت القابضة في «السلام» بمقدار 1.070 نقطة مئوية من 56.150 إلى 55.080%، والثانية تراجع نسبة شركة كويت القابضة في «أرزان» بشكل طفيف للغاية بلغ 0.001 نقطة مئوية من 7.622 إلى 7.621%.

ونوه المركز في نهاية تقريره إلى أن مصدر بيانات التحليلات أعلاه هو الموقع الإلكتروني الجديد لسوق الكويت للأوراق المالية، والذي يفصح عن الملكيات في الشركات المدرجة التي تساوي وتزيد عن 5% من رأس مالها.

25 مليار دولار لتوطين السكك الحديدية بالخليج

مترو دبي

كشف الأمين العام لاتحاد الغرف الخليجية، عبدالرحيم نقي، أنه حدد إطلاق مشروع توطين صناعة السكك الحديدية والمترو في دول المنطقة عام 2018، بالتعاون مع البنك الدولي، مشيرا إلى أنه يقطع مسافة 250 كيلومترا بتكلفة إجمالية تقدر بـ25 مليار دولار.

وقال نقي «إن دول مجلس التعاون، تسير بخطى حثيثة وثابتة في سبيل تحقيق هذا الهدف الملح، عبر برنامج محدد قطع فيه شوطا كبيرا بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي.

ولفت إلى أن البنك الدولي يشرف على تنفيذ هذا المشروع، مبينا أن أهم تحد الآن أمام تنفيذه هو كيفية استغلال الزمن بشكل رشيد لتنفيذ ذلك في الفترة الزمنية التي حددت لإنجازه وهو عام 2018 بشكل دقيق دون تعطيل أو تأخير، متوقعا أن ينجز على أقصى تقدير قبل عام 2020.

أما فيما يتعلق بشكل وكيفية تنفيذ المخططات والاستشارات، يعتقد نقي أن على كل دولة خليجية تحديد مسار سكك القطار بشكل اقتصادي وعلمي للحصول على أكبر منفعة ممكنة من خدماته، وفق المصالح الداخلية لكل منها من جانب، وما بينها وبين دول الخليج من جانب آخر، مشيرا إلى أنه بمثابة فرصة كبيرة لإشراك القطاع الخاص في التنمية التحتية بصفته المستفيد الأول من إيجابياته.

وأكد أن هناك تحديا آخر يتمثل في كيفية إطلاق عملية التسهيلات المعنية بهذا المشروع، مبينا أن دول التعاون الخليجي تحاول أن تحاكي بعض التجارب العالمية الناجحة، بأن تكون هذه الوسيلة وسيلة نقل سريعة، تسهل حركة المواطن والمقيم في هذه الدول، إلى جانب تسهيل عملية نقل البضائع والسلع فيما بينها.

بنوك السعودية تعزز شبكة خدماتها الإلكترونية بالعيد

أكدت البنوك والمصارف السعودية أنها ستواصل عملها المعتاد عبر عدد محدد من فروعها في مختلف مناطق المملكة خلال إجازة رمضان المبارك وعيد الفطر السعيد.

وحددت البنوك والمصارف السعودية في بيانات صحافية عن الفروع التي ستواصل العمل خلال إجازة رمضان وعيد الفطر، والتي تشمل كذلك الفروع العاملة في المطارات والمنافذ الحدودية، مؤكدة أنها ستقدم كافة الخدمات المعتادة لعملائها لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم في هذه الفترة من العام.

وفي الوقت ذاته، تعمل البنوك والمصارف السعودية على ضخ مزيد من النقد في أجهزة الصرف الآلي والتي بلغ عددها بنهاية شهر مايو الماضي 14565 جهازا، وذلك لتوفير السيولة اللازمة للمواطنين والمقيمين في المملكة، ومواجهة متطلبات فترة الإجازة والاستعداد للعيد، والتي تسجل سحوبات عالية معتادة في هذه الفترة من كل عام .

وتمكن أجهزة نقاط البيع المنتشرة في معظم المحلات والأسواق والمجمعات التجارية والتي بلغ عددها 118884 جهازا كافة عملاء البنوك والمصارف السعودية وفروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة من تحقيق عمليات البيع والشراء بطريقة آلية تجنب العملاء مخاطر حمل النقد وتحقق الفائدة المرجوة منها.

وتحرص البنوك والمصارف السعودية على توفير النقد اللازم في أجهزة الصرف الآلي لتحقيق مستويات السيولة المطلوبة في هذه الفترة من العام، وذلك عبر تغذية تلك الأجهزة ومتابعتها عبر شركات متخصصة تقوم بتغذيتها دوريا حتى في أيام الإجازات، لمواجهة عمليات السحب العالية منها ومتابعتها إلكترونيا للتأكد من نسبة النقد المتوفر فيها، وتحديد الحاجة لضخ المزيد من النقد فيها.

وبموازة ذلك، تقدم البنوك والمصارف السعودية خدمات مصرفية آمنة وعالية المستوى عبر الخدمات الإلكترونية من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت، والتي تمكن العملاء من إجراء عمليات التحويل البنكية لدى البنك أو البنوك الأخرى في داخل وخارج المملكة، إضافة إلى إتاحة سداد الخدمات عبر نظام «سداد».